



قامت الشبكة السورية لحقوق الإنسان وبالتعاون مع مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان باعتماد معايير صارمة في التوثيق من أي معطى قبل إدراجه من خلال التحقق من شخصين على الأقل لا يرتفان بعضهما عن ذلك المعطى قبل اعتماده في قائمة الضحايا.

و يتوجب الإشارة هنا إلى أهمية الاطلاع على الرابط المرفق الذي يمثل قائمة شاملة بأسماء الشهداء من المدنيين والعسكريين على حد سواء ، و معظم التفاصيل التوثيقية الخاصة بهم كما يظهر في الصفحات الأولى منه الرسوم البيانية لتوزع الشهداء حسب المحافظات.

ومرفق **ملف البي دي اف** لـ**كامل التفاصيل والصور والفيديوهات والأسماء الثلاثية**.

ضحايا النظام السوري خلال فترة تواجد المراقبين الدوليين من تاريخ 12-04-2012 وحتى تاريخ 05-06-2012

العدد الإجمالي: 2261

الأطفال: 212

النساء: 193

تحت التعذيب: 116

ال العسكريين: 211 سواء من الجيش الحر أو من القوات العسكرية أو الأمنية الموالية للنظام أو الجنود المنشقين أو الجنود الذين رفضوا إطلاق النار والذين تمكنا من توثيق أسمائهم و حوادث استشهادهم من خلال الهويات العسكرية أو الأمنية التي كانت بحوزتهم لدى استشهادهم. مع الإشارة إلى أن السلطات السورية لم تتح لأي من أعضاءنا من التحقق من

أسماء الشهداء الذين تعلن عنهم السلطات السورية لعدم ارتباط أي من أعضاءنا بأي علاقة مع السلطات السورية وأجهزتها الأمنية والإعلامية المسئولة عما تعلن عنه السلطات السورية من أرقام ومعلومات لا يمكننا التحقق منها في الوقت الراهن.

وقد توزعت الضحايا حسب المحافظات حسب التالي وكل ذلك موجود وموثق بالملف المرفق ويمكن التحقق منه :

حمص : 678

حماة : 343

ريف دمشق : 321

ادلب : 316

حلب : 180

درعا : 173

دير الزور : 102

دمشق : 74

الحسكة : 19

اللاذقية : 14

الرقة : 11

طرطوس : 8

القنيطرة : 8

السويداء : 1

جنسيات أخرى : 13

هذا وإننا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان ومركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان نحمل مسؤولية كل أفعال القتل والتعذيب والمجازر التي حدثت في سورية إلى رئيس النظام والقائد العام للجيش والقوات المسلحة بشار الأسد باعتباره المسؤول الأول عن إصدار الأوامر بتلك الأفعال ، وتعتبر كافة أركان النظام السوري التي تقود الأجهزة الأمنية والعسكرية شريكة مباشرة في تلك الأفعال ، ونطالب مجلس الأمن والأمم المتحدة والدول الأعضاء بالعمل بسرعة قصوى لاتخاذ كل مامن شأنه حماية المدنيين في سوريا، امثلاً لمسؤوليتهم الأخلاقية والقانونية وتسريع الخطوات باتجاه إحالة كافة المتورطين في تلك المجازر إلى محكمة الجنائيات الدولية .

المصادر: